قروض عسكرية سابقة). الاّ ان الولايات المتحدة قررت، في السنة الماضية (كعادتها من حين الى آخر)، اعتبار ٥٠٠ مليون دولار من الديون السابقة، بمثابة هبة لاسرائيل، ممّا أدى الى خفض قيمة الدين الاجمالي الى ٧٠٠ مليون دولار. وبالتالي، فان بعض المخاوف الاسرائيلية يستند الى احتمال استخدام هذا الخفض في قيمة الدين الاسرائيـلي ذريعـة لتخفيض اجمالي المساعدة الاميركية. ولمواجهة هذا الاحتمال، حرّكت اسرائيل اصدقاءها العـديدين في مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين، مستغلة صفقات الاسلحة والصواريخ التي حصل عليها، مؤخـراً، بعض الدول العـربيـة، لقطع الطريق أمام أي احتمال كهذا، بل والمطالبة، في المقابل، بزيادة الدعم العسكري من ١,٨ مليار دولار الى ملياري دولار، مقابل تخصيص المليار الباقي للقطاع الاقتصادي (**المصدر نفسه**).

الاستعداد للحرب المقبلة

هذه التحركات والمناورات في موضوع المعونة الاميركية السنوية لاسرائيل يجب النظر اليها، ايضاً، من خلال التـطورات التي تشهدها مجالات التعاون الاستراتيجي الاسرائيلي ـ الاميركي، وانعكاس ذلك على الاساليب القتـاليـة للجيش الاسرائيلي. فقد سارعت الولايات المتحدة الى «تعويض» اسرائيل عن الغاء مشروع الطائرة «لافي»، وذلك بالتعهّد بتغطية نسبة ٨٠ بالمئة من مجموع تكاليف تطوير الصاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ الباليستيكية، والبالغة ٧٠٠ ألف مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٦/٢٩). ويأتي هذا التعهد ضمن اتفاق أبعد أثراً بين الجانبين يمنح اسرائيل دوراً هاماً في البحوث والتجارب المتعلقة بما يسمى «حرب النجوم»، ويستجيب، ايضاً، لقرار اميركي آخر، اتُخذ في نهاية العام ١٩٨٧، يمنح اسرائيل وضع الدولة المشاركة (بدون عضوية) في حلف شمال الاطلسي (الناتو)، الامر الذي يفتح لها المزيد من فرص التسويق والمشاركة في البحوث والتجارب العسكرية للاسلحة الدقيقة المتطورة.

هذا التوجه الاسرائيلي نحو الاندماج بصورة متزايدة في مشاريع تطوير أسلحة متخصصة عالية التقنية وبالغة الدقّة يأتي انعكاساً لاهتمامات وزير الدفاع ورئيس أركانه، ويستجيب لاحتياجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية الراهنة. فهو يضمن استمرار الاعمال في الصناعات العسكرية الاسرائيلية، من جهة، ويخدم ما يتردد في الاوساط الامنية من ضرورة ادخال تعديلات على العقيدة القتالية الاسرائيلية، من جهة أخرى. والمقصود، هنا، هو ان تمسّك المؤسسة العسكرية بالعقيدة الهجومية التقليدية، التي تسعى الى نقل المعركة، خلال الساعات الاولى من الحرب، الى أرض العدو مباشرة، بات يُلقي اعباء اقتصادية باهظة يصعب على الاقتصاد الاسرائيلي، المصاب بالازمات المتلاحقة، ان يستمر في تحمّلها. ويتمثّل ذلك في عدد جنود الجيش النظامي، وأيام التدريب للاحتيـاطيين، ونوعية الاسلحة والمعدات المطلوبة لهذا النمط من القتال، الى جانب الخسائر البشرية العالية المتوقعة، والعقبات الطبيعية وحواجز التحصينات الهائلة التي ينتظر مواجهتها على جبهة مثل هضبة الجولان. وبالتالي، فان التوجه الجديد داخل الجيش الاسرائيلي يقضي بضرورة استخدام اسلحة متطورة وعالية الدقة، بحيث تقضي على القوة الاساسية للجيوش العربية، قبل تحرّكها، ودون الحاجة الى استخدام قوات اسرائيلية كبيرة العدد. ويتضح من هذا الاتجاه، ان التركيز سيكون على استخدام الصواريخ بمختلف انواعها (نموذج الصاروخ «حيتس» ابرزها)، واحتمال تزويد هذه الصواريخ بقذائف كيميائية، وجرثومية، وأيضاً نووية. وهذا التوجه يتيح امكانية خفض الحجم الكلي للجيش الاسرائيلي (ربّما توجيه الفائض لمحاولة السيطرة التامة على المناطق المحتلة وقمع الانتفاضة الشعبية فيها)، والتركيز على الوحدات التقنية عالية التدريب والمهارة لتشغيل هذه الانـظمـة من الاسلحـة. ويعتمـد هذا التـوجه، أيضاً، داخل الجيش الاسرائيلي على الاوضاع الجيو ـ استراتيجية الملائمة نسبياً على الصعيد الدولي، والاقليمي، ممّا يتيح لاسرائيل فترة من الهدوء، كافية من أجل المباشرة بتنفيذ الاساليب القتالية الجديدة (رؤوفين فدهتسور، **هآرتس**، ١٩٨٩/١/١٩).

وضمن هذا الاطار، أيضـاً، يلعب سلاح الجـو الاسرائيـلي دوراً حاسمـاً، وبالتالي كانت المطالبة بزيادة مخصصـات القـطاع العسكـري طوال فتـرة التـأهّب الجديد حتى سنة ١٩٩٣ بحوالى ٤٥٠ مليون دولار